الرئيس أحمد السعدون وفهد الشعلة

حديث بين عيسى الكندري وداود معرفي ومهند الساير

عبدالرحمن المطيري

د. بدر الملا

بإذن الله يكون هذا القانون أولى خطوات التعاون بين المجلس والحكومة

أحمد الفهد: نشكر المجلس على إقرار قانون المدن السكنية

الشيخ طلال الخالد وعيسى الكندري والشيخ فراس السعود والشيخ سالم العبدالله وهاني شمس وفايز الجمهور وفهد بن جامع

الشيخ أحمد الفهد متحدثاً

د. جنان بوشهري

مبارك الحجرف

عبدالوهاب العيسى

متعب الرثعان

عبدالله المضف

فهد بن جامع

- **جنان بوشهري: طلبات «الرعاية السكنية» لن تلبى بشكل كامل لأنها تتراكم بشكل يومي لذلك هناك مواد في القانون تحتاج إلى تعديل أو توضيح**
- **متعب الرثعان: قضية الاستفادة من القوانين مرهونة بتطبيقها لذلك على الحكومة بناء الثقة بينها وبين المواطنين من خلال التطبيق والتنفيذ السريع**
- **مبارك الحجرف: القضية الإسكانية لا تحل بقانون لا يطبق لذلك اللائحة التنفيذية يجب ألا تتأخر وتصدر في وقتها والوحدات يجب أن تكون للمحتاجين**
- **عبدالله المضف: القانون يحقق الأمن الاجتماعي ويحل مشاكل شريحة الشباب في الحصول على بيت العمر والمطلوب والهدف توفير سكن مريح**
- **فهد بن جامع: القضية الإسكانية تهم جميع المواطنين وبعض القسائم التي وزعت لاتزال دون بناء بسبب التمويل الذي يأخذ عمر المواطن في السداد**
- **بدر نشمي: القضية ليست بالتشريع لكن في التطبيق وكم من قانون وبقي في الأدراج.. واستبعاد محمد مخلف كقيادي من قبل وزير التجارة كيف تم؟**
- **محمد الحويلة: هذا القانون قيم ونتمنى أن يحقق أهدافه وعلى الحكومة التفاعل وتطبيقه لأن القضية الإسكانية مشكلة كبيرة لدى الأسر الكويتية**

بالقضية الاسكانية.

ادخال القطاع الخاص بملياراته مهم وضروري والتاجر من غير المقبول ان يستغل املاك الدولة ويربح منها المليارات ولا يدخل اي دينار خزائن الدولة.

ولا توجد خدمات ولا يقدم خدمات، والمؤسسة ملزمة بدراسة جدوى عن نسب التوزيع ورأسمال الشركات واعداد الوحدات ومدة الانتفاع بأراضي املاك الدولة.

3 - مرحلة تأسيس الشركات، يطرح المشروع وتأتي العطاءات والمستثمر الاجنبي يأتي بلا وكيل محلي وصاحب العطاء الافضل الفني والمالي وفق المادة 7 هو الذي يرسى عليه المشروع وفق الشريعة الاسلامية.

4 - مرحلة تنفيذ المشروع، وتمشي بالتزامن مع المرحلة الخامسة سيكون وفق جدول زمني محدد في العقد المبرم وفق المادة 10 من القانون الذي منح تسهيلات للشركة بإشراف المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

5- مرحلة تأتي بالتزامن مع المرحلة الرابعة توزيع القسائم الجاهزة على المواطنين والمواطن يختار بطريقة الارض والقرض، ومساحتها 400م2، وبها عدالة، وخيار آخر هي الوحدات السكنية الجاهزة.

والموضوع يتعلق بمساحة البنيان 100٪ من الارض او 180٪ من الارض او 200٪ من الارض، وهناك نماذج لذلك، وسيضع المواطن امواله في حساب ضمان والدولة هي المسؤولة.

6 - الضمان بعدم تكرار المشاكل، البيوت كانت تدار بعقلية المقاول ويعظم المقاول ايراداته، لكن اليوم الشريك العالمي هو جزء ويدفع اموالا وسيخاف ان يعطيك شيئا سيئا لأن هناك غرامات تأخير وغرامات للمواصفات الفنية، وهناك ميزة للمواطن ان يفسخ العقد اذا اثبت ان المواصفات الفنية غير مطابقة للعقد.

7 - المرحلة الاخيرة وهي مرحلة الاستثمار، عندما يستثمر القطاع الخاص بأموال الدولة بالمجان هذا غير مقبول، والقانون يجعل المواطن والمستثمر شركاء في الارباح ويكونون جزءا من المشروع، المدد الاساسية للاستثمار 40 سنة ومدد اضافية 10 سنوات.

هي معادلة ثلاثية وشراكة ثلاثية الكل رابح فيها.

هذه فكرة المشروع والمراحل المتوقع ان تحدث.

القانون هو جهد بشر وافضل ما توصلنا اليه منذ 2020 مع كل الاطراف، ومازلت على قناعة ان هناك اخطاء، الا انه لم يمر اذا تم ركنه في الادراج في هذه الحالة لن يحقق النتيجة.

ويجب ان نستعجل بقانون استدامة القروض الاسكانية، اشكر جميع الاخوان الذين شاركوا وساهموا في صياغة القانون وتقديمه، وورش العمل والنواب وملاحظاتهم، نسأل الله عز جل ان يكون هذا بداية خير.

● د.حسن جوهر: اسجل كلمة شكر كبيرة بعد الرئيس السعدون الذي قدم تعديلات ليس اقل من 35 تعديلا في قانون به 40 مادة وعلى الرغم من قناعاتنا بأنه تصدى للقضية الاسكانية الا انه تنازل عن كل التعديلات التي قدمها في سبيل انجاح هذا القانون، وان شاء الله يكون القانون في محله وقابلا للتطبيق وأخذنا ذلك من فم الاسد (من الرعاية والوزير) ويكون قابلا للنجاح والمردود الايجابي.

● فالح الرقبة (وزير الاسكان): واثق انه في حال الانتهاء من القانون العمل به سنسرع وتيرة تنفيذ الطلبات الاسكانية وسيكون نواة لمشاريع كثيرة في جهات الدولة من حيث المنهجية، فأشكر رئيس الوزراء والوزراء على الدفع بهذا القانون، وكذلك اللجنة الاسكانية على الجهود الحثيثة لانجاز القانون.

● السعدون: هل يوافق المجلس على تثبيت التقرير دون تلاوته؟

(موافقة عامة)

● مبارك الحجرف: أشكر جهد الأعضاء في اللجنة الاسكانية ومكتبها الفني والوزير السابق عمار العجمي، وكلنا امل في الوزير فالح الرقبة.

من حسن الصالح ان يكون باكورة قوانين المجلس قانونا يهم المواطن وايجاد حلول للمشكلة الاسكانية، اتمنى ان يكون هناك اهتمام بالقضايا الاخرى المرتبطة مثل رواتب المواطنين.

القضية الاسكانية لا يمكن ان تحل بقانون من دون تطبيقه، ويجب ان يكون للحكومة نية صادقة لإصدار اللائحة التنفيذية وألا تكون حبيسة الادراج.

المادة الاولى من التعريفات لم تحدد كيفية الدفع ولا الضمان بتسليم الوحدات، والمادة 10 فقرة 3 يجب ان يحدد مثل هذا التقرير هل هو شهري او فصلي، او كل 6 اشهر، والمتضرر المواطن.

المادة 11 يفترض ان يكون القطاع السكني جميعه مرخصا للرعاية السكنية في البداية ولا نضع تجارا يدشون علينا في المناطق ويزيدون الاسعار.

مدة السماح 40 سنة ومن الاجل 10 سنوات واعتقد ان الـ 40 سنة كافية او 45 سنة وهي كافية.

● د.جنان بوشهري: كانت لي ملاحظات في المجلس المبطل ورفضته من المداولة الاولى.

المستثمر: الشركات المساهمة المدرجة في البورصة وبذلك هناك تقليص للشركات.

والشركات غير الكويتية لماذا يتم الزامها بفتح فروع لها ونخلق فرصا كويتية للكويتيين.

لم يبين من هو الذي يعد دراسة الجدوى الاقتصادية هل المؤسسة ام المستثمر؟

مادة 4 حملتم المؤسسة التكلفة كاملة معنى ذلك ان الدولة تدفع كل شيء، وفي مادة اخرى قلتم 40 سنة اذا الدولة تدفع كل شيء لماذا اعطيتم المستثمر 40 سنة؟

مادة (8) هل تقصدون تسليم الوحدات السكنية التي باعها ام كل الوحدات السكنية الموجودة في المشروع؟

مادة (11)، هل تعتبر استوفى حقه من الرعاية السكنية لأن يشتري في اراض غير مخصصة للرعاية السكنية؟

● متعب العنزي: الكثير من القوانين لاتزال في الادراج ونسبة الانجاز صفر، وهذا المشروع اذا لم يتم تنفيذه سيكون مشكلة اكبر على الاسكان والمواطن، ولدي اسئلة ما الحال اذا تعثرت الشركة وهي شركة مساهمة عامة؟ وما الاجراءات التي تمتلكها الحكومة؟ وهل القانون مستثنى من الوكيل المحلي؟ ومن يضمن ان الشركات عالمية ولها مشاريع قائمة سابقا وقادرة على تنفيذ المشاريع؟ وفي المطلاع وغيرها من المدن تمت الاستعانة بشركات تركية وصينية وكورية لم يتحقق شيء، واقرار القانون بداية التعاون مع الحكومة.

لا بد من خطة على مدى 15 سنة لحل هذه الأزمة.

يمكن المشروع اليوم يوفر التكلفة على الدولة التي تتحجج بالميزانية، فيجب التدقيق على ان تكون الامور واضحة وحفظ حقوق المواطن.

الحكومة ستقود هذا القانون نتمنى ألا يكون بالأدراج نفس القوانين السابقة.

● عبدالله الأنبعي: نحمد الله اننا وصلنا الى هذا اليوم الذي سيتحقق بإذن الله هذا الانجاز التاريخي الذي سيحل قضية الاسكان الازلية، واتينا في القانون بحل يضرب به المثل لحل جميع القضايا العالقة، ادخلنا فكرة الشراكة بدلا من الانفاق الريعي، وفكر قتل البيروقراطية وطول الدورة المستندية، ووضعنا نوعا من انواع تقليص الاجراءات وفكر الادخار والاستثمار والشراكة واتاحة الفرص للجميع، للمواطن للاستثمار والتاجر الذي يريد العمل بعمل يفيد الاقتصاد الوطني وليس عملا استغلاليا يستغل فيه ثروات الوطن، لكن عندما يحاول من يترقب من يريد الحصول على هذه الاموال من الفكر الريعي للدولة، تركنا في القانون مسؤولية مستمرة على المستثمر، ووضعنا عليه مسؤولية مستمرة في الصيانة وان يخرج ارباحه من الجانب الاستثماري وليس من جانب المواطن، اوقفنا البيروقراطية والهدر الحكومي على الانفاق الرأسمالي، سيقلص مدد الانتظار بدلا من انتظار الحكومة للميزانية بـ 30 الف وحدة سنوية خلال مدة ست سنوات وفي حال 92 الف طلب اسكاني تحتاج 18 سنة معنى ذلك تفاقمت المشكلة، لذلك قلصنا مدد الانتظار في القانون الذي شرفت بتقديمه مع الزملاء في مجلس 2022 وفي مجلس 2023 وعضو اللجنة في المجلسين وناقشناه الى وصلنا مع الحكومة الى صفر اختلاف، هذا التوافق والانجاز نسأل الله ان يذكرنا الشعب الكويتي ونشكر كل من ساهم في هذا الإنجاز التاريخي.

● أسامة الزيد: مفرح جدا ويدعو للفخر أن يكون القانون النوعي المهم الذي سيرفع عن كاهل الأسر عبء السكن، هو باكورة قوانين المجلس الحالي.

الميزانية العامة تعاني عجوزات وموارد غير نفطية وأشكر اللجنة.

92 ألف طلب إسكاني و13 ألف ضعف لمدخول الأسرة وهذه أرقام اللجنة، ولكنها خطيرة، القانون مهم ونوعي اذا أقررناه اليوم.

هذا القانون وحده يعالج المشكلة، وما يدعونا للفخر والتفاؤل أن اللجنة وضعت خارطة طريق واضحة وندعمها كلها.

● د.محمد المهّان: أشكر أعضاء اللجنة والمكتب الفني، وهذا القانون من أهم القوانين التي تساهم في حل المشكلة الاسكانية من خلال إنشاء شركات متخصصة بإنشاء المدن وفق شراكة عادلة مع القطاع الخاص وهو يعالج مدد الانتظار.

يجب الاسترشاد بالدول التي استعانت بالشركات الخاصة للمدن العمرانية.

على الحكومة دور كبير في الإسراع بإصدار التراخيص ومتابعة الفترات الزمنية للمشروع حسب العقود مع الشركات.

● حمد المدلج: نشكر اللجنة وتعاطيها مع الحكومة في خلق الجدوى الاقتصادية للمشروع، هذا المشروع ينقل فكرة أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية من فكرة تنفيذ المشاريع الى فكرة ادارة المشروعات السكنية إذا أنشأنا 4 مدن سكنية سننشئ المدينة الخامسة وغيرها، المشكلة ليست مشكلة مال، بل مشكلة ادارة، وعلى كل مجالس الامة أن تراقب تعاطي الحكومة مع هذه القضية، ولن تكفي رقابة ديوان المحاسبة على هذه القضية.

اذا لم يقر هذا القانون وانعكس على كل القوانين سنصل الى مرحلة أن ميزانية الدولة لن توفي أي مشروع.

هذا القانون فني بحت واستمرارنا في النظام الحالي تدمير لميزانية الدولة، نشكر اللجنة ووزير الاسكان والمؤسسة العامة للرعاية السكنية.

● هاني شمس: الشكر لجميع الاعضاء والحكومة التي ردت التحية للمواطنين بعد يوم 6/6 وتحملهم الإحباط، وهذا من افضل القوانين وباكورتها، ونشكر أعضاء اللجنة وتفانيهم في عملهم.

هذه لن تكون أول مرة يقر قانون، لكن الأهم هو تطبيق القانون وجدية الحكومة في تطبيقه وقبل 30 سنة أقر قانون المؤسسة العامة للرعاية السكنية، وتعهدت الحكومة بتوفير الرعاية السكنية للمواطن، واليوم المواطن 30 سنة ينتظر، الأهم متابعة تطبيق القانون ومحاسبة على عدم التطبيق، هذا القانون نشيد به لكن ينقصه التطبيق، لدينا مناطق بعنا لهم الوهم قبل 10 سنوات منها صباح الأحمد

د. سعد البراك ود. أحمد العوضي ود. محمد الحويلة